

إصلاح النظام المالي كمدخل لتسريع التحول الاقتصادي في الاقتصاديات النامية

- قراءة في التجربة الهندية -

Reforming the financial system as an input to accelerate the economic transition in developing economies, - Reading in the Indian experienceد. خوالد أبوبكر¹، د. بوزرب خيرالدين²¹ جامعة باجي مختار، عنابة - الجزائر، khoualed_aboubaker@yahoo.com² جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل - الجزائر، khiradine.bouzerb2013@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2019/08/30

تاريخ القبول: 2019/05/13

تاريخ الاستلام: 2019/04/06

ملخص:

يعتبر النظام المالي العمود الفقري للاقتصاد، حيث يسهل النظام المالي المتطور بشكل كبير التنمية الاقتصادية مما يؤدي إلى زيادة الدخل القومي ومستوى المعيشة. وتهدف هذه الدراسة ضمن إطار وصفي تحليلي إلى تقديم قراءة متعمقة في التجربة الهندية في إصلاح النظام المالي باعتبار الاقتصاد الهندي اليوم يعد أحد الاقتصاديات الناشئة التي شهدت تحولا كبيرا خلال فترة التسعينيات، وقد خلصت الدراسة إلى النجاح النسبي للهند في تطوير هيكل النظام المالي، مع استمرارية بعض النقائص الواجب التعامل معها.

كلمات مفتاحية: النظام المالي، التنمية الاقتصادية، البنوك، لجنة ناراسيمهام، الاقتصاد الهندي.

تصنيفات JEL: F36، G21، E42

Abstract:

The financial system is the backbone of the economy, where the highly developed financial system facilitates economic development, leading to increased national income and standard of living.

This study aims at reading the Indian experience of reforming the financial system as one of the emerging economies that underwent a major transformation during the 1990s. The paper concluded that India's

المؤلف المرسل: بوزرب خيرالدين ، الإيميل: khiradine.bouzerb2013@yahoo.fr

relative success in developing the structure of the financial system, with some deficiencies to be addressed.

Key Words: Financial System, Economic Development, Banks, Narasimham Commission, Indian Economy.

Jel Classification Codes: F36 ،G21 ، E42

1. مقدمة:

تتضح التنمية الاقتصادية لأية دولة من خلال التقدم المحقق في مختلف الوحدات الاقتصادية (قطاع الشركات، قطاع الأسر والقطاع الحكومي)، حيث تمر هذه القطاعات أثناء القيام بأنشطتها بحالات مختلفة (الفائض، العجز والتوازن). ومع اختلاف القدرة المالية لهذه الوحدات بين الفائض والعجز، فإن النظام المالي يعمل كوسيط بين هذه الوحدات ويسهل تدفق الأموال من مناطق الفائض إلى مناطق العجز.

ولقيام النظام المالي بوظيفته على أكمل وجه فإنه يحتاج إلى جملة من المبادئ والمعايير والأسس التي تضمن وصول رؤوس الأموال إلى النشاط الاقتصادي بكل كفاءة، وهو ما يعتبر تحديا هاما في العديد من الدول النامية، التي وعلى الرغم من الترخمة الادخارية التي تميز أغلبها، إلا أن وصول هذا الادخار إلى النشاط الاقتصادي المحلي وإحداث التنمية الاقتصادية يعتبر مشوها في الأغلب.

1.1 إشكالية الدراسة:

تعتبر الهند من الاقتصاديات النامية التي تبنت مجموعة من الإصلاحات في شكل برامج وسياسات موجهة لإحداث تحول جذري في النشاط الاقتصادي. ويعتبر القطاع المالي أحد أبرز القطاعات التي مسها الإصلاح، حيث أدرجت الحكومة الهندية إصلاحات واسعة في نظامها المالي بالشكل الذي ساهم في تغيير اتجاهات هذا النظام من القمع المالي إلى التحرير المالي.

ومن هذا المنطلق يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي: ما هي السياسات والمعايير المعتمدة من طرف

الحكومة الهندية في إصلاح النظام المالي؟ وهل نجحت في تحقيق الأهداف المسطرة لها؟

2.1 فرضية الدراسة:

يهدف الإجابة على إشكالية الدراسة بشكل سليم تم الانطلاق من الفرضية الرئيسية التالية:

- ساهم الإصلاح التدريجي للقطاع المالي واعتماد مبادئ لجنة ناراسيمهام (Narasimham) في تسريع عملية التحول الاقتصادي في الهند رغم كافة العراقيل والتحديات.

3.1 أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من الأهمية التي يحظى بها النظام المالي ضمن النشاط الاقتصادي، حيث يعتبر النظام المالي الكفؤ المحور الرئيسي لانتقال رؤوس الأموال من أصحاب الفائض إلى أصحاب العجز بالشكل الذي ينعكس إيجاباً على العديد من المؤشرات الاقتصادية الكلية. كما تستمد هذه الدراسة أهميتها أيضاً من أهمية تحليل التجربة الهندية والتي تعد من أبرز تجارب الدول الناشئة في مجال الإصلاح المالي التي يمكن أن تنتهجها كثير من الدول الناشئة والنامية الأخرى خصوصاً العربية منها.

4.1 أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز مختلف السياسات المعتمدة من طرف الحكومة الهندية فيما يخص إصلاح النظام المالي، مع تقييم هذه السياسات ومختلف الدروس المستفادة منها. كما تهدف هذه الدراسة أيضاً إلى إثراء المكتبتين العربية والجزائرية بدراسة عربية في مجال التجارب الناجحة في الإصلاح المالي في الدول النامية حيث نلاحظ نقصاً فادحاً في الدراسات العربية التي ركزت على التجربة الهندية بالذات.

5.1 منهجية الدراسة ومصادرها:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي على اعتباره الأنسب لهذا النوع من الدراسات، وذلك من خلال تحليل مختلف الإصلاحات والنتائج المتحققة فيما يتعلق بجهود الإصلاح المالي في الهند. أما فيما يخص مصادر جمع المعلومات فقد تم الاعتماد على كافة المراجع التي تخدم موضوع الدراسة باللغتين العربية والإنجليزية، حيث تراوحت هذه المراجع بين الكتب، المذكرات، المجلات، الأوراق البحثية، التقارير، الملتقيات، ...، وغيرها، كما تمت الاستعانة كذلك بمختلف مصادر المعلومات المتاحة على الشبكة العنكبوتية والتي استفاد منها الباحثان أيما استفادة خصوصاً في الحصول على مختلف الإحصائيات والمؤشرات المتعلقة بالتجربة الهندية في الإصلاح المالي.

2. الدراسات السابقة ومميزات الدراسة الحالية عنها:

1.2 دراسة (Waheed, 2009):

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح أثر إصلاحات القطاع المالي على النمو الاقتصادي في دولة باكستان، ولتحقيق الهدف السابق الذكر قام الباحث بتحليل مجموعة من المؤشرات والإحصائيات المرتبطة بموضوع البحث في دولة باكستان، وقد خلصت الدراسة إلى أن إصلاحات القطاع المالي قد كانت فعّالة في إحداث تغيير إيجابي في معظم المؤشرات الرئيسية للقطاع المالي، ومع ذلك هناك حاجة ملحة لتعميق هذه الإصلاحات للمساعدة على تحقيق نمو اقتصادي أعلى ومستدام في باكستان.

2.2 دراسة (بن معزو وحمّانة، 2013):

هدفت هذه الدراسة إلى قياس العلاقة بين التحرير المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970-2010)، وذلك من خلال نمذجة هذه العلاقة عبر استخدام مؤشر (KAOPEN)، وقد خلصت هذه الدراسة إلى وجود علاقة معنوية سلبية طويلة الأجل بين التحرير المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر، مع ضرورة القيام بعدة إصلاحات هيكلية على الاقتصاد الجزائري قبل التوجه نحو التحرير المالي.

3.2 دراسة (Wang et al, 2015):

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في الصين خلال الفترة (1978-2013)، ولتحقيق الهدف السابق الذكر أجرى الباحثون دراسة قياسية باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) ونموذج الانحدار المتعدد، وقد توصلت الدراسة في الأخير إلى وجود تأثير سلبي للتطور المالي على النمو الاقتصادي في الصين خصوصا على القطاع الثالث (قطاع الخدمات).

4.2 مميزات الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

تتميز هذه الدراسة بكونها من الدراسات العربية الحديثة جدا ذات الأهمية البالغة التي تبحث في دور الإصلاح المالي في تحقيق التحول والنمو الاقتصادي للدول النامية، التي تعد بحاجة ماسة إلى مثل هذه الدراسات التي تحمل في طياتها مداخل حديثة للإصلاح الاقتصادي في هذه الدول.

كما تتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة من خلال تحليلها لتجربة رائدة في مجال تحرير القطاع

المالي والمصرفي وتبني خطوات ملموسة ضمن مجال إعادة تأهيله وإصلاحه، الأمر الذي مكّن الهند من تحقيق تحسن واضح في مؤشرات القطاع المالي، والذي انعكس بدوره في تعزيز معدلات النمو وتسريع وتيرة التحول الاقتصادي للهند من اقتصاد نام يتخبط في عدة مشكلات إلى اقتصاد ناشئ منفتح على عدة آفاق تنموية جديدة.

3. النظام المالي ودوره في تمويل الاقتصاديات:

1.3 تعريف النظام المالي:

لم يقدم للنظام المالي تعريف محدد، بل تعددت التعريفات المقدمة له ومن بين أبرز هذه التعريفات نذكر:

- تجمع من الأسواق، الأفراد، المؤسسات، القوانين، الأنظمة، والتقنيات التي من خلالها يتم تداول الأسهم والسندات والأوراق المالية الأخرى، وكذلك إنتاج وتوزيع الخدمات المالية، إضافة إلى تحديد معدلات الفائدة .

(Rose, 2003, p3)

- مجموعة المؤسسات (الأسواق والوسطاء) التي من خلالها تحصل الأسر والشركات والحكومات على التمويل اللازم لأنشطتها وتستثمر المدخرات (Hartmann et al, 2003, p8) .

- مجموعة من الترتيبات التي تستخدم لخلق وتبادل الحقوق النقدية، أي الحق في تلقي النقود أو أي أصول أخرى (ماير، 2002، ص45).

- وحدات مالية أو مصرفية تقوم بتجميع المدخرات من الأفراد والمشروعات أو الحكومات وتضعها تحت تصرف هذه الوحدات حيث أنها تربط بين قطاعات الادخار وقطاعات الاستثمار (شقيري وآخرون، 2009، ص23).

- مجموعة المؤسسات والأسواق المالية التي يتم من خلالها انتقال الأموال من المدخرين إلى المستثمرين أو من المقرضين إلى المقترضين من خلال كافة الآليات التي تضمن تبادل وحياسة الأصول والأدوات المالية المختلفة.

(مطواع، 2001، ص2)

من الملاحظ أن أغلب التعريفات تعتبر النظام المالي ذلك الجزء أو القطاع من الاقتصاد الذي يقدم أو

يوفر الخدمات المالية للقطاعات الأخرى، ويتألف من مجموعة من المؤسسات (البنك المركزي، البنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية، الأسواق المالية المنظمة، والمؤسسات التنظيمية والرقابية).

2.3 النظام المالي وتأثيره على النشاط الاقتصادي:

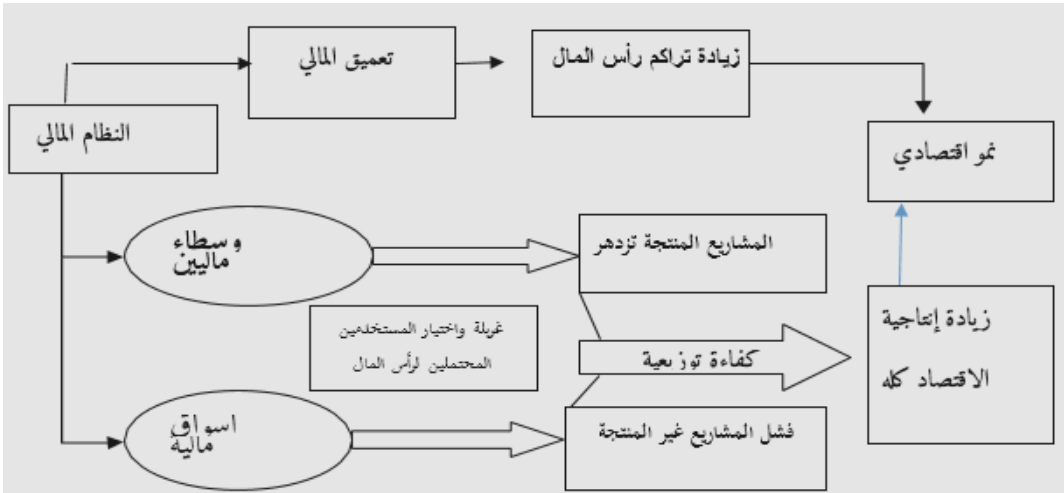
يبرز تأثير النظام المالي المتطور على النمو الاقتصادي فيما يلي (ساعد، 2009، ص18):

- كلما ارتفعت كفاءة تخصيص الأموال وتوزيعها على المشاريع الاستثمارية المتنافسة كلما زادت إنتاجية مخزون رأس المال وارتفعت إنتاجية عوامل الإنتاج.
- كلما انخفضت تكلفة الوساطة كلما ارتفع حجم الاستثمار الموازي لكمية ما من الادخار نظرا لأن المدخرين والمستثمرين يتقاسمون تكاليف الوساطة فيما بينهم.
- كلما ارتفعت العوائد على الاستثمار كلما تدنت كلفة الوساطة المالية، وارتفع صافي العائد على الادخار وبالتالي يزيد الحافز على الادخار.

وللنظام المالي عدة وظائف بالغة الأهمية في الاقتصاد، ويبرز الدور الذي يلعبه النظام المالي في النشاط

والنمو الاقتصادي في الشكل الموالي:

الشكل 1: دور النظام المالي في تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية



Source: Abdul Waheed, (2009), Financial Reforms and Economic Growth: Time series Data Analysis for Pakistan, Institute of Developing Economies, Japan External Trade Organization, V.R.F series, N° 452, November, p3.

4. النظام المالي في الاقتصاديات النامية ومتطلبات الإصلاح:

1.4 الخصائص الرئيسية المشتركة للأنظمة المالية في الاقتصاديات النامية:

تعاني أسواق التمويل في الاقتصاديات النامية من مشكلات حادة تتمثل فيما يلي (بن بوزيان، 2015، ص 113-114):

أ- **تشرذم الأسواق وهشاشتها وضعفها:** يعود ما تعانيه معظم الأسواق المالية في الدول الضعيفة اقتصادياً من تشرذم في أنساقها الجغرافية، وتعدد أنواع ونوعيات الاحتياجات الائتمانية واختلافها بين المناطق الحضرية والأرياف، وعدم اتساق التطور بين قطاعاتها المختلفة، والتباين الشديد لتوزيع الثروة والدخل فيها.

ب- **احتكار القلة:** تعمل المصارف وشركات السمسرة وشركات التأمين في الدول النامية في ظل هيكل يسوده الاحتكار بعيداً عن المنافسة المحلية والأجنبية.

ت- **قصور هياكل المعلومات:** يؤثر هذا المشكل سلباً على اتخاذ القرارات التي يقوم بها المدخرون والمستثمرون ومؤسسات التمويل، فلا تتم على الوجه الأكمل حيث ترتفع درجتي المخاطرة وعدم التأكد، وتصبح عملية الحصول على معلومات عن المقترضين مكلفة للمؤسسات المالية وقد تكون غير مبنية على معيار الكفاءة.

ث- **تدني الإدارة المصرفية ونقص الفعالية في الهياكل والأدوات المالية والمصرفية:** وذلك بانتشار أساليب سيئة بعيدة عن الكفاءة، وبغياب الرقابة قد تلجأ إدارة المصارف إلى إخفاء الخسائر، وقد يؤدي ذلك بالمصارف إلى التهور وإقراض مشاريع عالية المخاطرة مما قد يزيد من الخسائر وتضخم الأزمة.

ج- **ضعف السوق المالية:** تعاني أسواق الأوراق المالية في الدول النامية من جملة من المشاكل في جانبي العرض والطلب، وتشمل هذه المشاكل: ضعف السيولة، تشوه هيكل المعلومات، ضعف الإطار التنظيمي وعدم وضوحه (زيطاري، 2004، ص 64).

2.4 متطلبات إقامة نظام مالي فعال في الاقتصاديات النامية:

إن الاستفادة من التحولات المالية الحاصلة على المستوى الدولي يتطلب إقامة نظام مالي فعال في الدول النامية يضمن توفير الموارد وتخصيصها على قطاعات الاقتصاد الوطني، ويبرز الجدول الموالي متطلبات

الجدول 1: متطلبات تحقيق نظام مالي فعال

السوق المالي	القطاع المصرفي
<ul style="list-style-type: none"> - تحسين مؤسسات المنافسة داخل السوق وإتباع سياسة إعلامية تحسيسية. - إقامة سوق مالي نشيط وواسع. - وجود عدد كاف من المستثمرين والوسطاء الماليين. 	<ul style="list-style-type: none"> - تحسين نوعية وسرعة معالجة العمليات. - تكوين الموظفين وتحفيزهم بهدف تحسين السلوك والأداء. - إعداد سياسة ملائمة للاتصال ترتبط بالأهداف التي يسعى إليها المصرف. - استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. - إقامة نظام فعال للدفع.

المصدر: مصيطفى عبد اللطيف، بوخاري عبد الحميد، (2008)، أثر إعادة هيكلة الجهاز المصرفي على زيادة وتنمية القدرة التنافسية للبنوك - مع الإشارة لحالة الجزائر-، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول إصلاح النظام المصرفي، يومي 11-12 مارس، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص2.

وتتمثل السياسات والإجراءات المتخذة لإصلاح النظام المالي في الاقتصاديات النامية فيما يلي:

(هدهود، 2009، ص 39)

- إلغاء القيود على سعر الفائدة والرسوم والعمولات وزيادة استقلالية المؤسسات المالية وإلغاء حدود الائتمان.
- تطوير وتفعيل السياسة النقدية، وتتضمن تطوير الأدوات غير المباشرة لتلك السياسة وتخفيض الائتمان التفضيلي في قطاعات الأولوية وتخفيض القيود المباشرة على الائتمان.
- تشجيع المنافسة في القطاع المالي والمصرفي من خلال حرية الدخول والخروج من السوق، توسيع نطاق الأعمال أمام المؤسسات المالية، تحسين هيكل ملكية المؤسسات المالية، إعادة هيكلة البنوك التي تديرها الدولة وتحويلها للقطاع الخاص، وتحسين البنية الأساسية، وتطوير الأسواق المالية بإنشاء شبكة للتعامل بين السماسرة والوسطاء وتطوير أدوات جديدة في الأسواق المالية.
- دعم عملية التنظيم والإشراف المالي، وتشمل إعادة تكوين رأس المال المصرفي، وتحسين درجة الشفافية في المعاملات، وزيادة أوجه الحماية للمودعين والمستثمرين.

5. النظام المالي في الاقتصاد الهندي ومدخل الإصلاح:

1.5 النظام المالي في الهند قبل الإصلاحات:

خلال العقود التي امتدت بين الاستقلال وإصلاحات 1991 والمسماة بإصلاحات التحرير المخصصة والعمولة، ركز النظام المصرفي الهندي بشكل رئيسي على تلبية احتياجات التنمية المخطط لها في إطار خطة 5 سنوات، حيث لعب القطاع العام دورا مهما، وقد ورث الاقتصاد الهندي النظام المصرفي من الحكومة الاستعمارية البريطانية التي ركزت فقط على احتياجات الحكومة والتجار والأفراد الأثرياء. فكانت هناك حاجة قوية لإعادة تنظيم وتدعيم النظام المصرفي السائد لتلبية احتياجات الاقتصاد وإيجاد إطار مؤسسي لتوفير تمويل طويل الأجل للزراعة وقطاع الصناعة.

في عام 1969، تم تأميم البنوك التي يبلغ حجم ودائعها 500 مليون روبية من قبل الحكومة الهندية، وكانت المبادئ التوجيهية التفصيلية، التفتيش والإشراف على البنوك، وتوجيه الإقراض ذو الأولوية للقطاعات، وتثبيت معدلات فائدة الإقراض والاقتراض. وبعد حملة التأميم أصبح 80% من القطاع المصرفي تحت سيطرة حكومة الهند، وقد تم تكثيف عملية الإصلاح في عام 1980 حيث تم تأميم المزيد من البنوك الخاصة لتوسيع القطاع المصرفي ليشمل المناطق الريفية والمناطق الضعيفة، وبذلك أصبح أكثر من 90% من القطاع المصرفي تحت سيطرة الحكومة. (Harsh, 2017, p51)

وعلى العموم تميز القطاع المالي الهندي بصفة عامة والمصرفي بصفة خاصة بالملامح التالية (Shirai,

2002, p53):

- ارتفاع نسبة الاحتياطي النقدي والسيولة القانونية، فقبل إصلاحات 1991 تميز القطاع المصرفي الهندي بفترة طويلة من التنظيم الشديد من الناحية المالية، حيث كان هناك انتشار للاحتياطي القانوني (أي فرض البنك المركزي على البنوك إيداع نسبة من الودائع لديه)، إلى جانب شرط السيولة القانونية (SLR) التي تتطلب من البنوك الاحتفاظ بقدر من الودائع في شكل أوراق حكومية مؤهلة.

- تحديد معدلات الفائدة وعدم مرونتها.

- توجيه الموارد المالية لما يسمى القطاعات ذات الأولوية (الزراعة، الصناعات الصغيرة والصادرات).

- فرض أهداف كمية على البنوك المؤممة لتوسيع شبكتها في المناطق الريفية وتمديد الائتمان إلى القطاعات ذات الأولوية، واستخدام هذه البنوك بشكل متزايد لتمويل العجز المالي.

- على الرغم من السماح للبنوك الخاصة غير المؤممة والمصارف الأجنبية بالتعايش مع بنوك القطاع العام في ذلك الوقت، إلا أن أنشطتها كانت مقيدة للغاية من خلال لوائح الدخل وسياسات الترخيص الصارمة للفروع.

- ضعف الربحية، فنتيجة للتدخل الحكومي الصارم ظلت العديد من البنوك غير مربحة، حيث كان متوسط العائد على الأصول لمصارف القطاع العام في النصف الثاني من الثمانينات حوالي 0,15 %، في حين بلغت الأصول الغير العاملة (NPA) حوالي 24 %.

- ضعف مشاركة سوق رأس المال حيث كان أغلب التمويل يتم عبر القطاع البنكي. وبدأت الإصلاحات الاقتصادية تتحرك على نطاق متواضع في عام 1985 ومع ذلك كانت التدابير غير جدية، ونتيجة لذلك بدأت علامات الأزمات تتجلى في عام 1991، حيث تراجعت احتياطات الهند من العملات الأجنبية إلى مستويات دنيا لا تكفي لتمويل الواردات لمدة 3 أسابيع، كما بلغ الدين الحكومي حوالي 60 % من الناتج القومي الإجمالي، هذا الى جانب ارتفاع مستويات التضخم. (Balayya, 2006, p63)، ويبرز الجدول الموالي بعض المؤشرات الاقتصادية للهند قبل الإصلاحات:

الجدول 2: المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الهندي قبل إصلاحات (1991)

المؤشر	عجز الموازنة (نسبة إلى الناتج)	عجز الميزان الجاري (نسبة إلى الناتج)	معدل النمو (%)
1981-1971	-	0,1	0,8
1985-1984	9	1,2	1,7
1988-1987	9,2	1,8	1,2
1991-1990	9,4	3.1	3,3

Source: Ministry of finance, (1992), Economic survey 1991-1992, New Delhi, India.

يبرز من خلال الجدول التراجع الواضح في مجمل أداء الاقتصاد الهندي، وتعمق العجز في الموازنة

والحساب الجاري مما استدعى الدخول في إصلاحات جذرية، ومن بين الإصلاحات نجد اصلاح القطاع المالي الذي كان محل تعديلات هيكلية.

2.5 إصلاح النظام المالي في الهند: السياسات والمبادئ:

1.2.5 مكان الاختلاف في الإصلاح المالي في الهند: كانت إستراتيجية الإصلاحات المصرفية في الهند مماثلة إلى حد كبير لتلك التي اتبعت في بلدان أخرى، ولكن مع بعض الاختلافات المهمة وكانت مماثلة من حيث تركيزها على فرض معايير احترازية، وتحسين الاشراف التنظيمي للوفاء بمعايير لجنة بازل 1، واستهدفت زيادة المنافسة لزيادة كفاءة القطاع المالي.

ومع ذلك كان هناك اختلافان مهمان مقارنة بالإصلاحات في البلدان الأخرى، يتمثلان فيما يلي

(Montek, 2006):

أ- الإصلاح التدريجي: كانت الإصلاحات في القطاع المصرفي أكثر تدرجا من معظم البلدان، وهو مسار يتماشى مع الاستراتيجية العامة للإصلاح في الهند، والتي أمكن تحقيقها من خلال حقيقة أن الإصلاحات لم يتم إدخالها في وسط القطاع المصرفي خلال الأزمة التي قد تنطوي على المزيد من الإلحاح.

ب- عدم اعتماد الخصخصة كاتجاه عام: على عكس ما هو معتمد في العديد من البلدان الأخرى، لم يكن هناك أي نية لخصخصة بنوك القطاع العام في الهند، وكان من الواضح أن المنافسة مرغوبة، وهذا يعني أنه ينبغي السماح لمصارف القطاع الخاص والمصارف الأجنبية بزيادة حصتها في السوق إذا أمكن ذلك. ومع ذلك أعلنت الحكومة أيضا عن عزمها على تقوية مصارف القطاع العام وتمكينها من مواجهة المنافسة.

2.2.5 توصيات لجنة ناراسيمهام (Narasimham) حول إصلاح النظام المالي الهندي: على ضوء

فترة التدهور التي عاشها الاقتصاد الهندي بعد الاستقلال قدمت لجنة ناراسيمهام تقريرا حول القطاع المصرفي الهندي والذي تضمن جملة من الملاحظات والتوصيات لإصلاح هذا القطاع، وهي كالتالي

(Narasimham, 1992):

أ- تعزيز النظام المصرفي: قدمت اللجنة التوصيات التالية لتعزيز النظام المصرفي الهندي:

- يجب أن تأخذ متطلبات كفاية رأس المال في الاعتبار مخاطر السوق بالإضافة إلى المخاطر الائتمانية.

- ينبغي أن يكون وزن المخاطرة على السلف المقدمة للحكومة مماثلاً للسلف الأخرى.
- زيادة الحد الأدنى لرأس المال إلى المخاطر من 8 % إلى 10 %.
- تشجيع بنوك القطاع العام للوصول إلى سوق رأس المال في الداخل والخارج.
- ب- جودة الأصول:** تم تقديم التوصيات التالية لتحسين جودة الأصول:
 - ينبغي تخفيض نسبة الأصول المتعثرة إلى إجمالي الأصول.
 - تقييم جودة محفظة الأصول والتي تم تطويرها بالضمانات الحكومية، مع معالجتها على أساس أنها أصول غير منتجة.

ت- نظام وطرق عمل البنوك: أوصت اللجنة بما يلي:

- ينبغي أن يكون لدى البنوك والمؤسسات المالية نظام توظيف للقوى الماهرة من السوق.
- ينبغي منح بنوك القطاع العام المرونة لتحديد مستويات الأجور الإدارية مع مراعاة اتجاهات السوق.
- قد يكون هناك حاجة لإعادة تعريف نطاق عمل وكالات التدقيق والتفتيش الخارجي فيما يتعلق بالأعمال المصرفية.

- هناك حاجة لتطوير نظام المعلومات والرقابة في العديد من المجالات المتعلقة بالعمليات المصرفية.

ث- التغيير الهيكلي: تضمنت توصيات اللجنة فيما يخص تغيير هيكله القطاع المصرفي ما يلي:

- إعادة هيكلة النظام المصرفي من خلال إنشاء مصرفين أو ثلاث مصارف ذات مركز دولي، إنشاء ثمانية أو عشرة بنوك كبيرة ويجب أن تهتم هذه البنوك باحتياجات قطاعات الشركات الكبيرة والمتوسطة وأكبر الشركات الصغيرة، مع دمج عدد كبير من البنوك المحلية.

- أن يكون دمج البنوك الكبيرة فقط مع البنوك الكبيرة، ولا يجب أن يتم دمجها مع البنوك الضعيفة.

- يجب تخفيض الحد الأدنى لحصة البنك الاحتياطي في أسهم البنوك المؤممة إلى 33 %.

- يجب ألا يكون بنك الاحتياطي مالكا لأي بنك آخر.

- ينبغي أن يقوم البنك الاحتياطي الهندي بالانسحاب الكامل من السوق الأولى لسندات الخزنة.

في عام 1998 تم تأسيس لجنة (Narasimham II) التي أوصت بدمج بنوك القطاع العام القوية

وإغلاق بعض البنوك الضعيفة إذا لم يكن إعادة تأهيلها ممكناً، كما أوصت بإعادة رسملة البنوك الضعيفة وإنشاء صندوق إعادة بناء الأصول، وتحسين آليات الدفع والتسوية. (Harsh, 2017, p51)

3.2.5 إصلاحات القطاع المصرفي الهندي منذ 1991: يمكن تلخيص إصلاحات القطاع المصرفي في الهند في المجالات الستة التالية (Shirai, 2002, p54):

أ- **تخفيض نسبة السيولة القانونية (SRR) والاحتياطي القانوني (CRR):** انخفضت نسبة (CRR) من 15 % في عام 1991 إلى 5,5 % في عام 2001، وانخفضت نسبة (SRR) من 38,5 % سنة 1991 إلى 25 % في سنة 1997، وبقيت عند 25 % حتى اليوم، وأدى الانخفاض في هذه النسبة إلى زيادة مرونة البنوك في تخصيص الائتمان ومنح البنوك فرصة لتحسين ربحيتها.

ب- **تحرير أسعار الفائدة:** أصبحت أسعار الفائدة مرنة فيما يتعلق بجميع الودائع لأجل، وعلى القروض الأكبر من 200000 روبية، وقد شجع تحرير أسعار الفائدة البنوك على تحسين كفاءتها من حيث الدخل، والاتجاه نحو تنويع الدخل من خلال الأعمال غير التقليدية نتيجة انخفاض الدخل المتبادل. ويزر الجدول الموالي تطور أسعار الفائدة على القروض.

الجدول 3: تطور معدلات الفائدة على الإقراض في الهند خلال الفترة 1987-2017

السنة	معدل الفائدة على الإقراض (%)	السنة	معدل الفائدة على الإقراض (%)
1987	16,5	2003	11,45
1989	16,5	2005	10,75
1991	17,87	2007	13,02
1993	16,25	2009	12,18
1995	15,45	2011	10,56
1997	13,83	2013	10,29
1999	12,55	2015	10,00
2001	12,1	2017	9,50

Source: World Bank (2019), lending interest rate, available at:

<https://data.worldbank.org/indicator/FR.INR.LEND?locations=IN>, (25-04-2019)

يبرز من خلال الجدول أن معدلات الفائدة قبل 1991 كانت مثبتة لمدة طويلة عند 16,5 %،

ولكن بعد دخول الإصلاحات حيز التطبيق عرفت معدلات الفائدة على الإقراض تراجعاً واضحاً، حيث تراجعت من 16,25 % سنة 1993 إلى 12,1 % سنة 2001، لتواصل الانخفاض تدريجياً في الأغلب، حيث وصلت إلى أقل من 10 % سنة 2017.

أما بالنسبة لمعدلات الفائدة على الودائع فقد عرفت خلال فترة التسيير المركزي قبل 1990 تثبيتاً بارزاً، وخاصة مع انخفاض معدلات الفائدة على الأوراق المالية الحكومية التي فرض على البنوك شرائها، حيث تراوحت معدلات الفائدة على الودائع لأكثر من سنة ما بين (8-9 %)، في حين بلغت على الودائع لأكثر من 3 سنوات 10 % ما بين 1984-1986، لترتفع ما بين 1987-1990 إلى (9-10 %) بالنسبة للودائع لأكثر من سنة، في حين ظل معدل الفائدة على الودائع لأكثر من 3 سنوات ثابتاً (Reserve Bank of India, 2001). أما بعد دخول الإصلاحات حيز التنفيذ فقد عرفت معدلات الفائدة على الودائع تطوراً بين الارتفاع والانخفاض بين الفترة والأخرى بالتزامن مع التحولات الاقتصادية المحلية والدولية، ولكن أبرز ملاحظة عن تطور معدلات الفائدة هو التراجع المسجل في معدلات الفائدة على مختلف أنواع الودائع خلال الفترة 2000-2005 حيث وصلت معدلات الفائدة إلى حدود 5,50 %، لتعاود الارتفاع مرة أخرى، وقد تراوحت معدلات الفائدة على الودائع أكثر من سنة بين (4,40-6,75 %)، في حين تراوحت بين (6,25-6,70 %) بالنسبة للودائع لأكثر من 3 سنوات. (Reserve Bank of India, 2018b, p121)

ت- الإقراض القطاعي: ساعد الإصلاح في الإقراض القطاعي ذي الأولوية، وبشكل رئيسي من خلال التوسع في التغطية، وعمل البنوك على تخفيف الأثر السلبي الناجم عن قروض السياسة العامة، بينما كانت أهداف 40 % من السلف على البنوك المحلية و33 % على البنوك الأجنبية.

ث- تخفيض حواجز دخول البنوك الخاصة والأجنبية: تم تخفيف حواجز الدخول على كل من القطاع الخاص والمصارف الأجنبية، وتم منحها ملكيتها الكاملة، ونتيجة لذلك دخل ثمانية من بنوك القطاع الخاص و26 مصرفاً أجنبياً جديداً، وفيما يتعلق بحواجز الفروع سمح لبنوك القطاع العام بتشديد بعض الفروع، وبعد التزام الهند باتفاق منظمة التجارة العالمية لعام 1995 فيما يتعلق بقطاع الخدمات، سمح للبنوك الأجنبية بفتح ما يصل إلى 12 فرعاً في السنة، كما يمكن إعفاء هذه البنوك من تلبية متطلبات الفروع في المناطق

الريفية وشبه الحضرية شريطة أن تساهم في صندوق تنمية البنية التحتية الريفية التابع للمصرف الوطني للتنمية الزراعية والريفية.

ج- تطبيق المعايير المحاسبية والاحترازية الدولية: تم الأخذ بمختلف المعايير التحوطية ومعايير المحاسبة الأكثر ملائمة، حيث يتعين على البنوك الوفاء بمتطلبات كفاية رأس المال بنسبة 8 %، مع اعتماد المعايير المحاسبية الدولية، مع تعزيز الإفصاح والشفافية.

ح- إعادة رسمة البنوك المؤممة: تم إعادة رسمة البنوك المؤممة من قبل الحكومة وتمت خصخصة 11 بنكا من القطاع العام جزئيا.

6. تقييم سياسة إصلاح النظام المالي الهندي والدروس المستفادة منها:

1.6 تقييم سياسة إصلاح النظام المالي الهندي:

يمكن تقييم سياسة إصلاح النظام المالي الهندي عبر استعراض وتحليل مجموعة المؤشرات التالية

(RBI, 2018):

1.1.6 تخفيض نسبة السيولة القانونية ونسبة الاحتياطي النقدي: انخفضت نسبة السيولة القانونية المفروضة من 38,5 % سنة 1991 إلى حدود 25 % سنة 1997، وواصلت الانخفاض سنة 2008 إلى حدود 24 %، ووفقا لبيانات البنك الاحتياطي الهندي فإن نسبة السيولة القانونية تبلغ حاليا - 2018 - 19,25 %. أما بالنسبة لنسبة الاحتياطي النقدي (CRR) فقد خفضت من 5 % سنة 1991 إلى 4 % سنة 2018.

ويعتبر تخفيض هذه النسب توسيعا لقدرة المصارف على منح الائتمان وتمويل الاستثمار بالشكل الذي يساهم في تحريك النشاط الاقتصادي بشكل ملموس.

2.1.6 تطور عدد الفروع وتعزيز الانتشار: نجحت الإصلاحات المصرفية في الهند في توسيع شبكة الفروع، حيث اخترقت البنوك التجارية المناطق الريفية عن طريق فتح فروع في المناطق الريفية وشبه الحضرية بالشكل الذي يدعم التنمية المحلية والريفية، ويبرز الجدول الموالي تطور عدد الفروع بين 1969-2000:

الجدول 4: تطور عدد الفروع المصرفية في الاقتصاد الهندي

السنة	1969	1993	1995	1997	1999	2000
اجمالي الفروع	8262	61169	62367	63550	64939	65412
الفروع الريفية	1833	35389	33004	32915	32857	32734
الفروع شبه الحضرية	3342	11465	13341	13766	14168	14407

Source : Reserve Bank of India (RBI), (2000), Basic statistical returns of scheduled commercial banks in India, Vol.29, March, p1.

يبرز الجدول رقم الاتساع في حجم النشاط المصرفي وتوسع الانتشار، حيث يوضح الجدول أن عدد الفروع تضاعف بأكثر من ستة مرات بين نهاية الستينات وبداية التسعينات، كما يبرز من خلال الجدول أن الفروع الريفية كانت لا تشكل سوى نسبة ضعيفة لا تتخطى 10 %، في حين وصلت إلى أكثر من 50 % مع بداية التسعينات، وقد ظلت حصة الفروع الريفية في حدود هذه النسبة خلال السنوات الموالية. ويعكس هذا الانتشار نجاح سياسة الغاء القيود المتعلقة بفتح الفروع، وقد بلغ عدد الفروع سنة 2008 حوالي 81858 فرعاً، ووصلت في نهاية سبتمبر 2018 إلى 150947 فرعاً، وهو عدد كبير يبرز التسارع الهائل في فتح الفروع.

3.1.6 تطور معدل كفاية رأس المال: تطور معدل كفاية رأس المال البنوك الهندية في المتوسط في وضع جيد لتلبية المتطلبات التنظيمية الجديدة من لجنة بازل 3، وتدعو هذه الاتفاقية إلى وجود حد أدنى من رأس المال الأساسي الذي يقتصر تعريفه على الأسهم العادية، حيث ترفع نسبة رأس المال الأساسي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر إلى 4,5 %، ومع ذلك فإن البنك الاحتياطي الفيدرالي يصبر دائماً على مستوى أعلى من الأسهم العادية.

وقد وصل معدل كفاية رأس المال في البنوك التجارية الهندية لسنة 2017 حوالي 12,1 % في حين بلغ 11,7 % سنة 2018 بالنسبة للبنوك العمومية، في حين ترتفع هذه النسبة بالنسبة للبنوك الأجنبية والخاصة، حيث وصلت بالنسبة للبنوك الخاصة أكثر من 16,4 % سنة 2018، في حين تبلغ 18,7 % بالنسبة للبنوك الأجنبية (RBI, 2018) وفي الجمل تعتبر هذه النسب مرتفعة مقارنة مع ما قرره لجنة بازل بالشكل الذي يجعل القطاع المصرفي الهندي في مأمن من الصدمات.

4.1.6 جودة الأصول: في المتوسط تتمتع البنوك الهندية بمراكز قوية في الميزانية العامة، حيث استوعبت الإصلاحات المتخذة نسبة هامة من الأصول غير العاملة، في النصف الأول من التسعينات وفي الآونة الأخيرة ارتفع إجمالي القروض المتعثرة بشكل أسرع قليلا من إجمالي القروض، حيث ارتفعت إلى 2,58 % من إجمالي القروض في سبتمبر 2010، مقابل 2,39 % في عام 2009، وقد بلغت المخصصات مقابل هذه القروض المعدومة 46 % فقط في مارس 2010، تاركة صافي القروض المتعثرة عند 1,12 % (Herd et al, 2011, p9)

وقد ساهمت هذه التحولات في القطاع المصرفي في الهند في تسريع عملية التحول الاقتصادي للهند، ويبرز ذلك من خلال ما يلي:

أ- **تزايد حجم القروض الممنوحة للاقتصاد:** أدت عملية التحرير التدريجي في القطاع المصرفي الهندي إلى تزايد حجم القروض الممنوحة للاقتصاد، حيث ساهم التخفيض في نسبة الاحتياطي النقدي والسيولة القانونية إلى تزايد قدرة البنوك على منح الائتمان، كما ساهم التخلي التدريجي عن سياسة القروض الموجهة إلى تنويع هيكل القروض الممنوحة، وبالتالي زيادة حجم الاستثمار بالشكل الذي ينعكس على الإنتاج، ويبرز الجدول الموالي تطور حجم القروض الممنوحة من طرف البنوك الهندية للاقتصاد بين 1990-2017.

الجدول 5: تطور حجم القروض الممنوحة للاقتصاد من طرف البنوك التجارية الهندية

السنة	1990	1995	2000	2005	2010	2017
إجمالي القروض (مليار روبية)	1163.01	2540.15	5114.34	15070.77	39420.83	86254.25
منها: القروض للقطاعات ذات الأولوية	429.15	733.29	1544.14	5107.38	12624.45	25531.87

Source : Reserve Bank of India (RBI), (2019), Database on Indian Economy, available at :

<https://dbie.rbi.org.in/DBIE/dbie.rbi?site=home> (24-04-2019)

يرز من خلال الجدول التزايد الواضح في حجم القروض الممنوحة للاقتصاد، حيث ارتفعت من

1163 مليار روبية سنة 1990، إلى أكثر من 5114 مليار روبية سنة 2000، وهذا على ضوء

الإصلاحات المالية المنتهجة، أما خلال الألفية الثالثة فقد وصل حجم القروض سنة 2005 إلى أكثر من 15070 مليار دولار، ليصل سنة 2017 إلى 86254.25 مليار روبية، كما يبرز الجدول أن حجم القروض الممنوحة للقطاعات ذات الأولوية قد ارتفع من 429.15 مليار روبية سنة 1990 إلى أكثر من 1544 مليار دولار سنة 2000، في حين وصل حجم القروض للقطاعات ذات الأولوية سنة 2017 إلى حدود 25531.87 مليار روبية، حيث تضم القطاعات ذات الأولوية قطاع الزراعة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، القرض المصغر، الإسكان، قروض التصدير والفتحات الهشة.

أما بالنسبة لحجم القروض الممنوحة نسبة للناتج المحلي الإجمالي الهندي، فقد أبرزت بيانات البنك الدولي ارتفاعا واضحا، حيث ارتفع حجم القروض نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي من 43 % سنة 1990 إلى 72 % سنة 2017.

ب- تزايد صافي القيمة المضافة للقطاع المالي: يعتبر مؤشر القيمة المضافة من المؤشرات الهامة التي تعكس مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي، وقد عرفت القيمة المضافة للقطاع المالي الهندي تزايدا مستمرا بالتزامن مع الإصلاحات المالية المطبقة، حيث ارتفع صافي القيمة المضافة من 2701600000 روبية سنة 1991 إلى 5771400000 روبية سنة 1995، في حين وصل صافي القيمة المضافة مع مطلع الألفية الثالثة 10264000000 روبية. (Ministry of Statistics and Programme Implementation, 2007, p39)

أما خلال العقد الثاني من الألفية الثالثة فقد وصل صافي القيمة المضافة إلى 47339900000 روبية سنة 2011، لتواصل القيمة المضافة للقطاع المالي الارتفاع حيث وصلت سنة 2016 إلى 7255100000 روبية، ويدل هذا الارتفاع في صافي القيمة المضافة إلى تزايد مساهمة القطاع المالي في الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي المساهمة في الإقلاع الاقتصادي. (Ministry of Statistics and Programme Implementation, 2018, p27)

2.6 الدروس المستفادة من التجربة الهندية:

من خلال تحليلنا للتجربة الهندية في إصلاح النظام المالي بصفة عامة والمصرفي بصفة خاصة يمكن

تحديد الدروس التالية:

1.2.6 إشكالية خصخصة المصارف: اختارت الحكومة الهندية النهج التدريجي لإعادة هيكلة القطاع المصرفي من خلال تعزيز المنافسة وذلك عبر تحرير القيود على البنوك الأجنبية والخاصة، ولم تنخرط الحكومة في خصخصة شديدة لمصارف القطاع العام مثلما تعتمد أغلب دول العالم. ويعكس ذلك وجهة نظر لجنة ناراسيمهام بأن ضمان نزاهة واستقلالية بنوك القطاع العام هو القضية الأكثر أهمية وأن بإمكانها تحسين الربحية والكفاءة دون تغيير ملكيتها.

ومع ذلك فإن العديد من الدراسات مثل دراسة (La Porta et al, 2000) أثبتت بأن ملكية الدولة بشكل أكبر للمصارف تميل إلى أن ترتبط بارتفاع أسعار الفائدة، ضعف الائتمان الخاص، نشاط أقل للبورصة، وضعف الائتمان غير المصرفي، وهذا يشير إلى أن زيادة ملكية الدولة تميل إلى أن تكون مناهضة للمنافسة، مما يقلل المنافسة من البنوك وغير البنوك.

2.2.6 الإقراض الموجه والمدعوم: حاولت الحكومة الهندية التخفيف من الأثر السلبي للإقراض الموجه على أداء المصارف بتوسيع نطاق التغطية وتحرير أسعار الفائدة على القروض تدريجياً والتي تتجاوز 200000 روبية، وبالتالي من المتوقع أن يتراجع الأثر السلبي لإقراض القطاع ذو الأولوية ويسهم في تحسين أداء المصارف، ومع ذلك لا يزال يطلب من البنوك تقديم الائتمان إلى أقسام أضعف، وفي كثير من الأحيان إلى أفراد ومشروعات معينة. وقد أشار (Shirai, 2002) إلى أن الإقراض الموجه يخفض ربحية القطاع العام، داعياً إلى المزيد من الإقراض القطاعي ذو الأولوية.

أيضاً فإن الممارسة الحالية لتحديد أسعار الفائدة على الإقراض الأقل من 200000 روبية يبدو إشكالية، حيث يجب السماح للبنوك بوضع أسعار فائدة إقراض بشكل أكثر مرونة من خلال النظر في العوائد والمخاطر لكل مشروع، وتشجيع ممارسات تحديد معدلات الإقراض إلى وجود الإقراض المدعوم من قبل البنوك، مما يجعل من الصعب على البنوك تحسين أدائها أكثر، وهو ما يستدعي الفصل بين الإقراض التجاري والإقراض السياسي، والذي سيكون شرطاً أساسياً لتعزيز مهارات المساءلة والإدارة لدى المصارف.

3.2.6 تحرير القيود على الدخول: إن فرض حواجز الدخول في القطاع المصرفي غالباً ما يؤدي إلى توزيع غير فعال للموارد عبر القطاعات والمشاريع، وقد تفسر سياسة فرض القيود جزئياً بضرورة هيمنة النظام

المصرفي المحلي في المرحلة الأولى من التنمية الاقتصادية، وتعتبر البنوك الأجنبية والخاصة الجديدة في الهند أكثر من بنوك القطاع العام في البداية، على الرغم من تدهور ربحيتها في السنوات الأخيرة، وقد كانت مصارف القطاع الخاص والأجنبي كقوة من حيث التكلفة والدخل، لكن مصارف القطاع العام قد حسنت أداءها تدريجياً خلال فترة الإصلاح، وهذا يشير إلى أن أداء بنوك القطاع العام أصبح مشابهاً للقطاعين الأجنبي والخاص، بعبارة أخرى فإن رفع القيود على دخول المصارف شكل ضغطاً على البنوك العامة وشجعها على الأداء بشكل أفضل.

7. الخاتمة:

من خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية:

- تعاني الاقتصاديات النامية من جمود كبير في أسواق التمويل، وبالتالي فهي تحتاج إلى نظام مالي فعال يضمن الانتقال السلس لرؤوس الأموال نحو النشاط الاقتصادي بما يساهم في تعزيز التنمية والنمو الاقتصاديين.
- شكلت القيود التنظيمية والتمويلية في النظام المالي الهندي عائقاً رئيسياً للتنمية الاقتصادية في الهند في فترة ما بعد الاستقلال، بالشكل الذي حفز على اتباع سياسات وإجراءات تصحيحية ضمن هذا الاقتصاد مع مطلع التسعينات.

- لقد شكل اعتماد توصيات لجنة ناراسيمهام (Narasimham) ومختلف الإصلاحات التابعة لها منعطفاً حاسماً في تطوير القطاع المالي في الهند وتأهيله، الأمر الذي انعكس إيجاباً في تعزيز سلامة النظام المصرفي الهندي وجودة أصوله، تحسين طرق وآليات عمل المصارف والمؤسسات المالية، التغيير الهيكلي لتركيب القطاع البنكي والمالي، تحرير أسعار الفائدة، تخفيض حواجز الدخل، ...، وغيرها.

- لقد ساهمت مختلف الإصلاحات المالية والمصرفية التي أجرتها الهند خلال مرحلة التسعينيات في تسريع وتيرة التحول الاقتصادي للهند، ويمكن تلمس ذلك من خلال تتبع التحسن الملحوظ في مساهمة القطاع المالي في الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، وتضاعف حجم القروض الممنوحة للنشاط الاقتصادي بصفة عامة والقطاعات ذات الأولوية بصفة خاصة.

- على الرغم من النجاح الذي حققته الإصلاحات المالية في الهند بعد التسعينات إلا أن النظام المالي في

الهند لا يزال يعاني من جملة من العراقيل لعل أبرزها الهيمنة المستمرة للقطاع العام، وارتفاع حجم القروض غير العاملة.

وتأسيساً على كل ما تم التوصل إليه من نتائج تم إثبات صحة الفرضية الرئيسية للدراسة والقائلة: "ساهم الإصلاح التدريجي للقطاع المالي واعتماد مبادئ لجنة ناراسيمهام (Narasimham) في تسريع عملية التحول الاقتصادي في الهند رغم كافة العراقيل والتحديات".

وبناءً على مختلف النتائج التي تم التوصل إليها وعبر تحليل التجربة الهندية في هذا المجال، تم التوصل إلى مجموعة من التوصيات الهامة التي من الممكن أن تساعد الاقتصاديات النامية بوجه عام والاقتصاد الجزائري بوجه خاص على الاستفادة من الإصلاحات المالية والبنكية في تسريع التحول الاقتصادي ودعم جهود التنمية الاقتصادية فيها، وذلك من خلال:

- تعزيز دور الوساطة المالية لتسهيل نمو القطاع الحقيقي، وهذا بالإسراع في تطبيق الإصلاحات المالية في تلك البلدان، وتبني المزيد من إجراءات التحرير خاصة فيما يتعلق بتحرير أسعار الفائدة، تشجيع الاستثمار الأجنبي في القطاع المالي والبنكي، فتح رأس المال البنوك العامة للمساهمة، تعزيز حجم القروض الموجهة للقطاع الخاص، تشجيع الانفتاح التجاري، ... وغيرها.

- فتح أبواب التحالفات الإستراتيجية بين البلدان النامية وبين الهند وغيرها من الدول الناشئة الأخرى التي حققت نجاحاً واسعاً في مجال الاستفادة من الإصلاحات المالية في تسريع التحول الاقتصادي ودعم معدلات النمو الاقتصادي فيها، وذلك بغية الاستفادة من معارفها وخبراتها، والعمل على نقلها وتطويعها بما يخدم اقتصاديات البلدان النامية.

- ضرورة إجراء المزيد من الدراسات والأبحاث المستقبلية حول الإصلاحات الاقتصادية المتبعة في الهند عموماً وإصلاحات القطاع المالي فيها على وجه الخصوص، وذلك لفهم أسرار نجاح التجربة الهندية بغية تطوير نماذج تنموية ناجحة قابلة للتطبيق في الجزائر وفي غيرها من الدول النامية.

8. قائمة المراجع:

1.8 المراجع باللغة العربية:

بن بوزيان مصيطفى، (2015)، أساسيات النظام المالي واقتصاديات الأسواق المالية، دار المنهل، عمان، الأردن.

بن معزو محمد زكرياء، حمادة كمال، (2013)، قياس العلاقة بين التحرير المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام مؤشر (KAOPEN): دراسة قياسية (2010-1970)، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، العدد (13).

زيطاري سامية، (2004)، ديناميكية أسواق الأوراق المالية في البلدان الناشئة: حالة أسواق الأوراق المالية العربية، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.

ساعد ابتسام، (2009)، تقييم كفاءة النظام المالي الجزائري ودوره في تمويل الاقتصاد، رسالة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر.

شقيري نوري موسى، نور محمود إبراهيم، صافي وليد أحمد، (2009)، المؤسسات المالية المحلية والدولية، دار المسيرة، عمان، الأردن.

ماير توماس، (2002)، النقود والبنوك والاقتصاد، ترجمة: أحمد عبد الخالق، دار المريخ، الرياض، السعودية.

مصيطفى عبد اللطيف، بوخاري عبد الحميد، (2008)، أثر إعادة هيكلة الجهاز المصرفي على زيادة وتنمية القدرة التنافسية للبنوك - مع الإشارة لحالة الجزائر-، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول إصلاح النظام المصرفي، يومي 11-12 مارس، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.

مطواع سعيد عبد الحميد، (2001)، الأسواق المالية المعاصرة، مكتبة أم القرى، القاهرة، مصر.

دهود مايع شبيب، (2009)، القطاع المالي والمصرفي بين إشكاليات الواقع وآفاق الإصلاح - دراسة في أقطار عربية مختارة، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة، المجلد 2، العدد 12، ص ص: 37-69.

2.8 المراجع باللغة الأجنبية

- Abdul Waheed, (2009), Financial Reforms and Economic Growth: Time series Data Analysis for Pakistan, Institute of Developing Economies, Japan External Trade Organization, V.R.F series, N. 452, November.
- Balayya S.T, (2007), Impact of Economic Reforms on Banking Sector Vis-a-Vis- Liberalization, IOSR Journal of Business and Management, Vol.3, No.1, PP: 62-66.
- Harsh N, (2017), Critical Analysis of Banking reforms in India, International Journal on Arts, Management and Humanities, Vol.6, No.1, PP: 51-53.
- Hartmann P, Maddaloni A, Manganelli S, (2003), the Euro Area Financial System: Structure, Integration and Policy Initiatives, Working Paper, ECB, N.230, May.
- Herd R, Koen V, Patnaik I, Shah A, (2011), Financial Sector Reform in India: Time for a Second Wave? ,OECD Economics Department Working Papers, No 879, OECD Publishing, Paris, France.
- La porta R, Lapez-de-silanes F, Zamarripa G, Flores S, (2000), Soft lending and hard lending: Related lending in Mexico, Department of economics, Harvard University, USA.
- Ministry of finance, (1992), Economic survey 1991-1992, New Delhi, India.
- Ministry of statistics and programme Implementation, (2007), National Accounts Statistics, Government of India, India.
- Ministry of statistics and programme Implementation, (2018), National Accounts Statistics, Government of India, India.
- Montek S.A, (2006), Banking Sector Reform Since 1991, Encyclopedia of India, New Delhi, India.
- Narasimham M, (1992), Report on the Indian Banking System, India Committee on the Financial System, New Delhi, India.
- Reserve Bank of India (RBI), (2019), Database on Indian Economy, available at : [https://dbie.rbi.org.in/DBIE/dbie.rbi?site=home\(24-04-2019\)](https://dbie.rbi.org.in/DBIE/dbie.rbi?site=home(24-04-2019))
- Reserve Bank of India (RBI), (2018), Report on Trend and Progress of Banking in India 2017-2018, New Delhi, India, available at: <https://www.rbi.org.in/scripts/statistics.aspx>, (20-02-2019).

- Reserve Bank of India (RBI), (2018b), Handbook of statistics on Indian Economy, New Delhi, India.
- Reserve Bank of India (RBI), (2000), Basic statistical returns of scheduled commercial banks in India, Vol.29, March.
- Reserve Bank of India (RBI), (2001), Handbook of statistics on Indian Economy, New Delhi, India.
- Rose P.S, (2003), Money and Capital Markets, 8th Ed, New York, McGraw-Hill, USA.
- Shirai S, (2002), Banking Sector Reforms in India and China: Does India's Experiences Offer Lessons For China's Future Reform Agenda?, Asia-Pacific Development Journal, Vol.9, No.2, PP: 51-82.
- Wang Y, Li X, Abdou H.A, Ntim C.G, (2015), Financial development and economic growth in China, Investment Management and Financial Innovation, Vol.12, No.3.
- World Bank (2019), lending interest rate, available at: <https://data.worldbank.org/indicator/FR.INR.LEND?locations=IN>, (25-04-2019).